

## الأبعاد القانونية للتنمية الاقتصادية ودور ذلك للحد من الأزمات

### The legal dimensions of economic development and the role of this in reducing crises

ونوغي نبيل، المركز الجامعي بركة-الجزائر

[ounnoughi\\_nabil@yahoo.com/](mailto:ounnoughi_nabil@yahoo.com) [ounnoughi.nabil@cu-barika.dz](mailto:ounnoughi.nabil@cu-barika.dz)

تاريخ قبول المقال: 01-11-2023

تاريخ إرسال المقال: 06-08-2023

#### الملخص:

لقد أصبحت التنمية الاقتصادية ظاهرة اجتماعية وسياسية وقانونية، تحتل مكانا بارزا في الأمور العالمية، كذلك وغدت دراسة التنمية الاقتصادية ومشاكلها تحتل اليوم مركز الصدارة في الفروع التي يبحثها الفكر الاقتصادي العالمي بعد أن كانت لا تحظى بالاهتمام، وهذا راجع أساسا إلى التغير في المواقف و وجهات النظر فيما يخص التخلف ووجوب الخروج منه بكل الوسائل والآليات المتاحة، ويعتبر مصطلح التنمية من المصطلحات التي تعني أشياء مختلفة إلى مختلف الأشخاص، ولهذا من الضروري أن يكون لدينا تعريف محدد ومقبول لأن من دون هذا التعريف سوف يصعب تحديد مدى انجاز وتطور هذا البلد أو ذلك في مسار التنمية بشكلها العام، وقد اختلفت التعريفات والتشريعات من وجهة إلى أخرى ولكنها اتفقت على أن التنمية الاقتصادية تشمل جميع جوانب الحياة في المجتمع.

**الكلمات المفتاحية:** القانون، التنمية الاقتصادية، الاقتصاد.

**Abstract:** Economic development has become a social, political and legal phenomenon that occupies a prominent place in global affairs. Likewise, the study of economic development and its problems today occupies the forefront of the branches investigated by global economic thought after it had previously received no attention. This is mainly due to the change in positions and viewpoints. With regard to backwardness and the necessity of getting out of it by all available means and mechanisms, the term development is considered one of the terms that mean different things to different people, and for this reason it is necessary to have a specific and acceptable definition because without this definition it will be difficult to determine the extent of the achievement and development of this or that country in the course of Development in its general form.

Definitions and legislation differed from one point to another, but they agreed that economic development includes all aspects of life in society.

**Key words :** Law, economic development, economics.

## مقدمة:

التنمية الاقتصادية ظاهرة من ظواهر العصر التي أولت لها غالبية الدول اهتماما بالغاً لما لها من تأثير وانعكاس، على أمور وظواهر عديدة وهذا محاولة منها لتجاوز العقبات التي تواجه التنمية الاقتصادية، فالعديد من العقبات التي يمكن أن نذكر منها على سبيل المثال: حلقة الفقر المفرغة والذي تعمل على إبقاء المستوى المنخفض للتنمية وبالتالي تُبقي على البلد الفقير فقيراً وكذا عقبة محدودية السوق التي لها علاقة بينها وبين التخلف الاقتصادي، وتستند على فكرة أن وفرة الحجم في الصناعة مظهر رئيسي في التنمية الاقتصادية وهذا يرتبط كذلك بحجم السوق الذي يجب أن يستوعب الحجم الكبير للإنتاج المفاجئ إن وجد، وعقبة محدودية الموارد البشرية كذلك حيث تعتبر عدم كفاية الموارد البشرية وعدم ملائمة هذه الموارد عقبة أمام عملية التنمية الاقتصادية في البلدان والدول النامية،<sup>1</sup> حيث ينعكس عدم الكفاية على عدم تحقق معدلات نمو مرتفعة ما يؤدي إلى انخفاض مستوى الإنتاجية وضعف حركة عوامل الإنتاج، ونذكر كذلك العقبات الاجتماعية التي تؤثر بشكل واضح في التنمية الاقتصادية وفي كثير من الأحيان تعتبر عقبة كبيرة في وجه التنمية والمشاريع التي تسهم فيها هذا من خلال التركيبة الاجتماعية ومستواها وقدرة على الاحتكاك والتطور، وهناك عقبات حكومية حيث أن الحكومة ونظام الحكم يؤثران في التنمية خاصة وإن كانت لها دخل كبير في مسار التنمية وتطويرها وعليه إذا كانت الحكومة غير قادرة أو غير راغبة، على لعب مثل هذا الدور أو تحمل المسؤولية ووضع الخطى الواضحة للتنمية ودعمها ومحاولة وضع نوع من الاستقلالية وعدم التدخل، فعندها يمكن اعتبار الحكومة ونظام الحكم عقبة أمام التنمية، ونذكر كذلك العوائق الدولية حيث أن العوامل الخارجية والمتمثلة في وجود الدول الصناعية المتقدمة يخلق ضغوطاً تؤدي إلى إعاقة مساعي التنمية وكذا سياسة الاحتكار والهيمنة من

الأبعاد القانونية للتنمية الاقتصادية ودور ذلك للحد من الأزمات

بعض الدول يشكل فعلا عقبة في طريق الدول النامية لبعث التنمية الاقتصادية وتطويرها، ومن أجل كسر هذه العقبات التي تواجه لبلدان النامية في طريق تنميتها الاقتصادية وجب عليها توضيح الانعكاسات المباشرة غير المباشرة للتنمية من أجل فهمها الصحيح ومن ثمة التحكم فيها، وتوضيح استراتيجيتها التي تبنى عليها التنمية، هذا أن تحديد الاستراتيجية من أهم الأمور التي يجب على الدولة وضعها، لتبني الطريق الصحيح لبناء تنمية حقيقية، وهذا لا يتأتى إلا بجملة من الأدوات والوسائل والظواهر الأخرى التي تُسهم في التنمية الاقتصادية بشتى الطرق سواء كان هذا الإسهام بصورة مباشرة أو صورة غير مباشرة، كما أن نسبة المساهمة والتأثير تختلف على حسب الوسيلة وعلى حسب اعتماد الدولة على هذه الوسيلة.

**المبحث الأول: انعكاسات التنمية الاقتصادية: التنمية الاقتصادية سواء عند التحكم فيها، أو عند محاولة بناء قيمها ومبادئها ستؤثر وتنعكس لا محالة على مجالات عدة في الحياة اليومية وهذه الانعكاسات وجب تبيانها هذا لمحاولة التقليل من أثارها إن كانت سلبية وتبان الوسيلة المناسبة لذلك، وهذا لما تشكله التنمية الاقتصادية من تحديات وطنية وعالمية منذ العقود الأخيرة وخطورة انعكاساتها على الميادين السياسية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية وحتى الاقتصادية، وفيما يلي أهم هذه الانعكاسات:**

**المطلب الأول: انعكاسات التنمية الاقتصادية في المجال السياسي:** موضوع السياسة يُعنى بتدبير شؤون الدولة ومحاولة التمسك في زمام الدولة والوصول إلى الحكم وتنفيذ جملة من البرامج السياسية والتي تحمل بعد اقتصادي تنموي اجتماعي... الخ، وبالتركيز على التنمية ومحاولة بناء أسسها يجعل منها هي في حد ذاته موضوع تغيير في النمط السياسي وأهدافه وهذا لما تفتح التنمية الاقتصادية غالبا، لبروز فاعلين جدد ينافسون الدولة والساسة في وظائفهم في عملية التنمية الاقتصادية، ويجعل من التنمية تحدد إطار الحكم وممارسة السياسة وخاصة عنصر السيادة في الدولة والذي تقوم عليه الدولة حيث يتأثر لا محالة

من هذه التغيرات السريعة التي تحدثها التنمية الاقتصادية وما تفتحه من طريق أمام العديد من أشخاص الاستثمار والهيئات والشركات (خاصة شركات متعددة الجنسية)، فيصبح لزاما على الدولة مراجعة مفهوم سيادتها وتعديله بمنظور يتماشى مع المستجدات، خاصة وإن كانت الدولة متخلفة ويمارس عليها الاحتكار والتبعية في مجالات حيوية، هذا أن الرهانات الدولية الجديدة والحدود الاقتصادية والجمركية والطفرة السريعة التي حققتها مثلا براءة الاختراع -موضوع البحث- وتخطيها للحدود الإقليمية وغيرها من التحولات التي أفرزتها ظاهرة التنمية والنمو الاقتصادي، لا تتوافق مع الحدود السياسية التي يقوم عليها المفهوم التقليدي للسيادة والنظرة الفوقية التهكمية بشأن السيادة ما يجعل من الدولة عنصر غير تفاعلي في النظام الاقتصادي العالمي الحديث.

إن ضعف الدولة في المجال الاقتصادي وعدم تحقيقها للاكتفاء الذاتي يجعل من مسألة ضبطها لاقتصادها وتنميته، مسألة تتدخل فيها قوى خارجية وتنتقل إلى شركات وتكتلات اقتصادية والتي تقترض أن عالم اليوم هو عبارة عن وحدة اقتصادية واحدة، تحركه قوى السوق التي أصبحت لا تحكمها حدود الدولة الوطنية، وأصبحت ترتبط بمجموعة من المؤسسات المالية والتجارية والصناعية المتعددة الجنسيات، والأسواق التجارية والمالية العالمية، فعالم اليوم أصبح تقريبا بلا حدود اقتصادية فالنظم الاقتصادية المختلفة اليوم أصبحت متقاربة ومتداخلة ومؤثرة في بعضها البعض ولم تعد هنالك حدود وفواصل في ما بينها.<sup>2</sup>

كما أن الصورة الفعلية التي تُنبأ أن الدولة تبسط سيادتها وتمارس سياستها بحرية تامة، هي سن القوانين والتشريعات وفرض النظم التي تتماشى وفق سياستها وأيديولوجيتها، وهذا ما تؤثر فيه كذلك التنمية الاقتصادية، ما يجعل لزاما على الدول إعادة النظر في تشريعاتها الوطنية خاصة ما إذا تعارضت

الأبعاد القانونية للتنمية الاقتصادية ودور ذلك للحد من الأزمات

هذه التشريعات والقوانين مع ما يصدر عن المنظمات والاتفاقيات الدولية، فتصبح الدول النامية في مشاكل عويصة تهدد سيادتها، والأمثلة كثيرة في هذا الصدد فقد عملت غالبية دول العالم وخاصة الدول النامية والمتخلفة منها على إدخال العديد من التعديلات وألغت الكثير من القوانين والنظم التي لا تتماشى مع ما طرحته المنظمة العالمية للتجارة وكذا اتفاقية تريبس وهذا ليتوافق مع النظام والإطار الذي حددته هذه المنظمة وهذه الاتفاقية، سواء بما يحمله من إيجابيات أو سلبيات على هذه الدول، حيث أن هذه الاتفاقيات والمنظمات تتحكم فيها قوى عالمية تسيروها وفق منظورها واحتياجاتها، فالتعديلات التي شهدتها قوانين الملكية الفكرية عامة ومنها براءة الاختراع على وجه الخصوص، كان له الصدى البالغ في هذا الموضوع حيث فرضت حماية ونظام قانوني جديد على الصناعات الدوائية والنباتية والتي ترتبط ارتباط وثيق بالتنمية الاقتصادية، خاصة في موضوع المعارف التقليدية وإبراء النباتات والحيوانات وما يدخل عليها من تعديلات، ما جعل من الدول النامية تعدل قوانينها مع ما يتماشى مع النظم الدولية وهذا على حساب المصلحة الخاصة للدولة المعنية، ما جعل من التنمية الاقتصادية ظاهرة مؤثرة قد تكون بوجه سلبي في العملية السياسية ومبادئها.

**المطلب الثاني: انعكاسات التنمية الاقتصادية على المجال الاجتماعي والثقافي: التنمية الاقتصادية** وسبل الوصول إليها والتحكم فيها، تنعكس مباشرة على حياة الاجتماعية والثقافية للدولة المعنية بالتنمية وعند وضع اللبنة الأولى لها، تكون الدولة وأشخاصها ملزمون بتطبيق برامج وسياسات ترشيدية أو تقشفية من أجل بلوغ الهدف المنشود، حيث أن مجتمع ما يكون في عدم اللامبالاة وعدم تحمل المسؤولية، خاصة وإذا كانت الدولة لها تدخل كبير في الجبهة الاجتماعية من خلال دعمها وتوفير الأساسيات لمواطنيها من أجل الرفاهية الاجتماعية، حتى وإن كان هذا الوضع ينعكس سلبيًا على النفع والنظام العام

للدولة، حيث أن العديد من الدول تلجأ للاستدانة وخلق التبعية المباشرة لهيئات ودول أخرى وهذا من أجل شراء السلم الاجتماعي أو الاعتماد المباشر على مورد دخل واحد في غالبه يكون قابل للنفاذ، من أجل بناء ووضع ميزانيتها وعلى حساب الأجيال القادمة التي هي الأخرى لها حق في هذا المورد والذي يعتبر حق من حقوق الأجيال القادمة، (مثلا الاعتماد على المواد الأولية كما هو في غالبية الدول العربية والإفريقية كالبتروال والغاز) لهذا فإنه عند وضع سياسة بنائية للتنمية الاقتصادية يكون لزاما على الدولة الحد من مظاهر اللامبالاة لدى مواطنيها والاعتماد على الدولة وترشيد نفقاتها بوجه يتلاءم مع متطلباتها ومع إمكانياتها دون تبذير أو بذخ، وهذا ما يكون له غالبا انعكاس على المجال الصحي والغذائي والتعليمي، حيث أن الإنقاص من الميزانية وفتح المجال أمام المستثمر الأجنبي والخصوصة ورفع وفرض الضرائب يكون له أثر مباشر في نقص الدخل الفردي وزيادة الأتعاب الاجتماعية وانتشار الطبقة بين أفراد المجتمع، هذا أن المستثمر الأجنبي والقطاع الخاص دوما يأخذ أكثر مما يمنح في نظر أفراد هذه الدول، مقارنة مما كان متاحا سالفًا وهذا ما يجعل من التنمية تتعكس انعكاسا مباشرا على الحياة الاجتماعية.

كما أن التنمية الاقتصادية وطرق التحكم فيها تؤدي إلى سحق الثقافة والحضارة المحلية الوطنية وإيجاد حالة اغتراب بين الفرد وتاريخه الوطني وانتماءه الحضاري، حيث يلاحظ أن ما بناه الأجداد من أمور حضارية وثقافية كان مجرد زيف، والدليل أنه هو يتخبط في التخلف والتبعية ولو أن الأمور المورثة كانت فعلا ذات أهمية لحققت له الرفاهية والتقدم الاقتصادي ويجعل من نفسه دائما محل مقارنة بينه وبين فرد الدول المتقدمة، متناسيا المجهودات العلمية والتقنية والعملية التي يشارك فيها جل أفراد هذه الدول المتقدمة، كما أن فتح الباب أم الشركات متعددة الجنسية والمؤسسات الأجنبية وكذا فتح الإعلام

والتواصل بين دول العالم يجعل من الفرد يتبنى ثقافات غيره وهذا ما يؤثر في الهيكل الثقافي للدولة النامية.

**المطلب الثالث: انعكاسات التنمية الاقتصادية على التصنيف العالمي وتأکید اللامساواة: من بداية العمل ونحن نوكد تسمية الدول إلى دول نامية ومتخلقة ودول متقدمة ومتطورة، وهذه التفرقة أفرزتها تقريبا التنمية الاقتصادية والظواهر الأخرى المرتبطة بها كالتكنولوجيا والتقدم التكنولوجي والصناعي، وأفرزت هذه اللامساواة على الصعيد الداخلي للدولة حيث انتشرت الطبقية وهيمنة واحتكار جهات وهيئات على منحى الاقتصاد الوطني، وعلى الصعيد الخارجي للدول أو بين الدول وأيضا على صعيد الهيئات والمنظمات الدولية وأصبح تصنيف هذه الدول والهيئات وتدرجها حسب مستوى نموها واكتفائها الذاتي.**

فالتصنيف الدولي للبلدان يفرق بين دول، نهضت بتنميتها وتحكم فيها فأصبحت دول تصدر وتهيمن وتحتكر أسس ومبادئ التكنولوجيا والتنمية الاقتصادية وهذا لخلقها كل الميكنزمات التي تؤدي إلى ذلك، ودول لا تزال تتخبط في التخلف محاولة منها الخروج من فجوة التخلف والتبعية وبناء اقتصاد وطني يعتمد على المقومات المحلية الذاتية، وهذا ما جعل بعالم اليوم تسوده فوضى في التنظيم وتوزيع المواد الأولية واستغلالها، وعدم تكافئ في الثروة والتطور التكنولوجي وتدفعه، بوجه خلق وعمق من تكافئ الفرص وغيب كل السبل التي تحد من اللامساواة وجعل التوزيع العادل للثروات والقدرات داخليا وخارجيا، وقد أصدرت الأمم المتحدة قرار رقم 176/63 بهذا الشأن حيث نص على: (... وإذ يساورها بالغ القلق إزاء عدم كفاية التدابير المتخذة لتضييق الفجوة الآخذة في الاتساع بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وداخل البلدان التي أدت، إلى عدة أمور منها زيادة حدة الفقر وأثرت تأثيرا سلبيا في التمتع

الكامل بجميع حقوق الإنسان وبخاصة الدول النامية...)، محاولة منها إلى رأب الصدع الذي أحدثته التنمية الاقتصادية ومقوماتها.

المطلب الرابع: انعكاسات التنمية الاقتصادية على المجال الاقتصادي ومقوماته: من المعروف أن التنمية ظاهرة متعددة الأوجه ومتعددة الجوانب فكما أنها تنمية اقتصادية في حد ذاتها فإنها تؤثر كذلك في الجانب الاقتصادي ككل، حيث تهدف التنمية في المجال الاقتصادي إلى إزالة كل العوائق الوطنية والدولية ونشر التكنولوجيا، وحرية التجارة وعولمة الإنتاج وزيادة دور المؤسسات المالية وتنظيمها، وزيادة الاندماج والتكامل بين الأسواق وتنظيم التنافسية وبناء أسس اقتصاد وطني قوي، هذا ما يجعل في نظر بعض الاقتصاديين والكثير من فئات الدول النامية وتتهم أن التنمية الاقتصادية تحقيق عدم العدالة وتحمل العديد من المخاطر ونذكر منها:

- زيادة مخاطر انتشار الأزمات الاقتصادية بين بلدان العالم، حيث لم يعد هنالك اقتصاد في معزل عن التأثير بهذه الأزمات بشكل أو بآخر.
- زيادة إمكانية تعرض الاقتصادات الوطنية لظروف غير مواتية بسبب التغيرات التي تحدثها التنمية ومحاولة الاندماج في الاقتصاد العالمي.
- وضع قيود على الاختيارات والبدائل المتاحة أمام الحكومات وراسمي السياسات الاقتصادية وهذا لأن بدائل التنمية تعطي اختيارات قليلة.
- تحدث التنمية نوع من التنافس بين دول العالم، وهذا أن الدول المتقدمة ترى في الدول التي تريد تحقيق التنمية نوعا من الاستقلال والاستقرار الاقتصادي الذي يجعل منها قوة اقتصادية.
- حودث نوع من عدم الاستقرار في الناتج ومعدلات التوظيف والأسعار في الدول النامية.<sup>3</sup>



كما أن الأزمات الاقتصادية وسرعة انتقالها من أهم مظاهر التنمية الاقتصادية، حيث يعرض التكامل الاقتصادي العالمي للاقتصاديات الوطنية للصدمات الخارجية، وهذا يؤدي إلى عدم استقرار اقتصادات الدول النامية من خلال تقلب الأسعار، وزيادتها في مجال المواد الاستهلاكية الأساسية.

**المبحث الثاني: استراتيجيات التنمية الاقتصادية:** تهدف التنمية الاقتصادية أساسا في التخلص من التخلف والتوجه باقتصاديات الدول النامية من حالة الركود الاقتصادي، نحو مرحلة النمو الاقتصادي الذاتي وبناء اقتصاد متنوع وقوي لذا فالملاحظ أن التنمية الاقتصادية تهدف أساسا إلى زيادة الطاقة الإنتاجية والتي تعتمد أساسا على الزيادة في، القطاعات والمسائل المنتجة من موارد المجتمع المادية والبشرية، فاستراتيجية التنمية الاقتصادية هي: مجموعة من العناصر والمركبات التي توضح معالم الطريق لتحقيق الأهداف العامة أو القطاعية المرغوب فيها والأسلوب الذي يحدد كيفية السير في هذا الطريق.

فالمشكلة التي تواجهنا في هذا الصدد تتمثل في اختيار الاستراتيجية الملائمة للتنمية والتي تسهم في، تطوير اقتصاديات الدول بوجه يتلاءم مع مقومات ومركبات كل مجتمع على حدا ومما لا شك فيه، أن اختيار إستراتيجية ملائمة للتنمية يتطلب ضرورة التعرف على مقومات كل إستراتيجية وفعاليتها في تحقيق التنمية الاقتصادية الحقيقية، فالدول النامية أو الدول المتقدمة اتبعت توجهات متباينة بخصوص الإستراتيجية المناسبة لتحقيق التنمية الاقتصادية، فمنها من ركز على القطاع الفلاحي والزراعي وتطويره لتحقيق التنمية الاقتصادية، ومنها من ركز على القطاع الصناعي وتنميته باعتباره قطاعا قائدا ورائدا للتنمية الاقتصادية، ومنها من مزج بين القطاعين الزراعي والصناعي، ومنها من ركز على العامل البشري وقدراته الابتكارية والإبداعية في تحقيق التنمية الاقتصادية وعلى هذا سنبين ما يلي :

**المطلب الأول: إستراتيجية التنمية الفلاحية والزراعية في تحقيق التنمية الاقتصادية:** لقد كانت للزراعة والفلاحة عبر التاريخ الدور الأهم في عملية التوسيع الاقتصادي وتحقيق الاكتفاء الذاتي، بل ولحقب طويلة كان هذا القطاع هو القطاع الأساسي وشريان الحياة لعدد من الحضارات والأمم وأثبتت تجارب العديد من البلدان أن للزراعة دوراً مهماً، في تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل عام ومنها التنمية الصناعية بشكل خاص، وخاصة في المراحل الأولى من إرساء قواعد التنمية الاقتصادية وذلك استناداً لما يوفره هذا القطاع من موارد مالية وبشرية ومادية، حيث يعتبر القطاع الزراعي أحد القطاعات الرئيسية لاقتصاد البلدان النامية وتنمية وزيادة الإنتاج القومي الإجمالي، مما سيكون له الأثر الكبير على مجمل التنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة للغالبية العظمى من السكان ومساعدة موازين المدفوعات على مواجهة متطلبات<sup>4</sup> استيراد السلع الغذائية والزراعية.

فلا يخفى على الدول النامية ضرورة زيادة إنتاجها من الغذاء لمواجهة الأعداد المتزايدة من السكان من ناحية ولمقابلة الزيادة في الطلب المترتبة على ارتفاع مستويات المعيشة من ناحية أخرى<sup>5</sup>، فعدم كفاية المنتجات الأساسية والاستهلاكية بصورة أولى، يترتب عدم التوازن الداخلي والخارجي للدولة المعنية بالتنمية الاقتصادية، فتأثير هذا القطاع كبير وسريع ومتجدد على كافة القطاعات الأخرى، فزيادة الإنتاج الزراعي ونموه أثر على باقي القطاعات وتخفيف على الانصباب عليها، وتكمن مساهمة الزراعة في التنمية الاقتصادية في العوامل الآتية:

-توفير كميات أكبر من المواد الغذائية للسكان الذي ينمو بمعدلات مرتفعة وللعاملين في الصناعة

بوجه خاص.

-توفير الصرف الأجنبي لاستيراد السلع الرأسمالية التي تحتاجها عملية التنمية وذلك من خلال الصادرات الزراعية.

-زيادة الطلب على السلع الصناعية مما يؤدي إلى توسيع قطاع الصناعة والخدمات.

-إن الزيادة في الدخول الزراعية تسهل من عملية انتقال جزء من هذه الدخول إلى الحكومة عن طريق الضرائب.

-يوفر القطاع الزراعي مصدراً للعمالة للقطاع الصناعي.

-الزراعة تلعب دوراً أساسياً في تمويل التنمية الصناعية<sup>6</sup>.

-يقوم القطاع الزراعي بتجهيز القطاع الصناعي بالمواد الأولية الزراعية التي تستخدم في الإنتاج الصناعي .

-يخلق الاستقلالية والاكتفاء الذاتي في المنتجات الغذائية ويقطع التبعية الغذائية.

-يقوي الدخل الفردي والدخل القومي .

إن الإستراتيجية المبنية على القطاع الزراعي والفلاحي لتحقيق تنمية اقتصادية، كان من أولويات العديد من الدول سواء التي حققت النمو الاقتصادي وأصبحت متقدمة، أو الدول النامية وهذا لما لهذا القطاع من أهمية وتأثير على مجمل الحياة اليومية وخاصة وأنه يرتبط بعنصر حيوي وفعال ألا وهو تحقيق الغذاء وتوفيره لأفراد هذه الدول، فقد سعت الدول من أجل تطور هذا القطاع والاهتمام به أيما اهتمام، فأدخلت النظم الجديدة والمتطورة لتطويع هذا القطاع وإيصاله لمصاف القطاعات والأنظمة المتطورة حتى يأتي مردودية أحسن وأوفر ويحقق الطفرة النوعية في مجاله أو في مجالات أخرى مرتبطة به، ومن خلال تفحص التاريخ والواقع يتبين أن العديد من الدول حققت تقدمها الاقتصادي من خلال

الاهتمام بقطاع الزراعة والفلاحة وجعلت منه قطاع سيادي، ومنه أصبحت تتحكم وتحتكر في المنتجات والمواد، وخلقت تبعية لها بها تتحكم في مجريات سياسية وتبني وتروج لأفكار وفق مصالحها الخاصة.

**المطلب الثاني: إستراتيجية التنمية الصناعية في تحقيق التنمية الاقتصادية:** إن التصنيع يمثل عملية تحويل المواد الأولية إلى سلع مصنعة، استهلاكية وإنتاجية ومن واقع تجارب البلدان المتقدمة فإن التصنيع هو شرط ضروري للتنمية الاقتصادية وهو في نفس الوقت مرافق لها، لذلك فليس هنالك تنمية اقتصادية دون تصنيع كما أن التصنيع الحقيقي هو الذي يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية باعتبار أن القطاع الصناعي هو قطاع ديناميكي يحرض على تطوير العديد من المنافع والقطاعات الأخرى، فالدول المتقدمة والتي حققت طفرة نوعية في مجال الصناعي لم تشهد هذا الرخاء الاقتصادي إلا منذ قدوم الثورة الصناعية، وتحكم هذه الدول في مجال التصنيع، فالتصنيع قطاع حيوي وجب للدول النامية إعطاء الأولوية له وهذا على أساس أن البلد المتخلف يعنى قبل كل شيء الوضع المتخلف للصناعة.

والدول النامية تعاني التخلف في مجال التصنيع ومن الاختلالات الهيكلية في اقتصاداتها لذا وجب على هذه الدول أن تصلح وتصحح هذه الاختلالات، ويرى كثير من مؤيدي طرح إستراتيجية التصنيع لتحقيق التنمية الاقتصادية أن التصنيع قادر على تصحيح هذه الاختلالات ومن هنا يعتبرونه جوهر عملية التنمية ويعرف التصنيع على أنه: " عبارة عن أحد جوانب عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية يخصص فيها نسب متزايدة، من الموارد القومية من أجل إقامة هيكل اقتصادي محلي متنوع ومتطور قوامه، قطاع تحويلي ديناميكي ينتج كلا من وسائل الإنتاج والسلع الاستهلاكية ويؤمن معدلا عاليا من النمو الاقتصادي ومن التقدم الاجتماعي والاقتصادي".<sup>7</sup>، فمن هذا يجب أن تصبح الصناعة بمثابة القطاع القادر في الاقتصاد الوطني المحلي، ويكون التصنيع متنوعا من يبدأ من الصناعات

الخفيفة التحويلية ليمتد إلى الصناعات الثقيلة المتنوعة، هذا ما يجعل من التنمية ترسو على قطاع قوي وثابت ومتنوع في نفس الوقت ويؤثر ويقوي باقي القطاعات الأخرى من خلال:

-تصنيع المواد الأولية الزراعية التي ينتجها القطاع الزراعي، ويمتص الزيادة الحاصلة فيه.

-يوفر مستلزمات القطاع الزراعي.

-يعزز الروابط مع الزراعة ومع بقية القطاعات الأخرى لما يخلقه من تكامل بين المنتجات

وخدماتها.

-يوفر الطاقة بمختلف أشكالها للقطاعات الأخرى، ويوفر وسائل ومعدات تسهم في تطوير باقي

القطاعات.

-يساهم في تعزيز وتنويع الصادرات وتنميتها.

-يساهم في توفير فرص العمل واكتساب المهارات.

-يحقق الاستقرار الاقتصادي والتغيير الهيكلي في الاقتصاد الوطني.

فالتنمية الاقتصادية تحتاج للمجال الصناعي لتحقيق أهدافها، وهذا لما تلعبه الصناعة خاصة

المتطورة والتكنولوجية منها والتي تعتمد على المناهج العلمية التقنية الحديثة، وتُدخلُ براءة الاختراع

وتشركها في عملية تطوير نفسها، من دور هام في مجال تثقيف وتدريب الأيدي العاملة بالمقارنة مع

النشاط الإنتاجي في القطاعات الاقتصادية التقليدية، مما يؤدي إلى وجود خبرات ومهارات جديدة ويشبع

كذلك روح الانتظام والدقة وإدراك قيمة الوقت، فالقطاع الصناعي يخلق وفرات داخلية و خارجية تدفع

عجلة التقدم في القطاعات الأخرى<sup>8</sup>.

**المطلب الثالث: إستراتيجية الربط بين التنمية الزراعية والصناعية في تحقيق التنمية الاقتصادية: رأينا** فيما سبق الدور الذي تلعبه الزراعة والأهمية التي تحتلها في تحقيق التنمية الاقتصادية، عن طريق مساهمتها في تسهيل الصناعة والتصنيع، وفي المقابل نجد أن الصناعة لها دور هام في دعم قطاع الزراعة فلا يمكن أن يكون هنالك دوافع لزيادة الإنتاج الزراعي عن طريق التوسع في الزراعة وإدخال محاصيل جديدة وتبني وسائل متطورة إلا إذا كان هنالك أسواق تستوعب هذا الإنتاج، هذه الأسواق تتوسع وتتوسع طلباتها فقط تزايد قطاعات أخرى تستهلك ما تقدمه الزراعة، هذه القطاعات في غالب الأحيان تخلقها الصناعة على اختلاف أشكالها، وتسهم في تحريك عجلة إنتاجها، لذا فالقطاع الصناعي يلبي حاجيات القطاع الزراعي من مستلزمات الإنتاج المختلفة ويمثل سوقا لاستيعاب منتجات الزراعة، كما أن قطاع الزراعة يوفر الغذاء ومستلزمات الإنتاج والمواد الأولية للصناعة، وبذلك فإن كل واحد منهما يخدم الآخر ولا يستغني عليه، ويعملان بعلاقة تبادلية تكاملية حيث أن كل تطور في القطاع الزراعي لا بد أن يصاحبه تطور مماثل في القطاع الصناعي والعكس صحيح، فالتنمية الاقتصادية تحتاج إذا إلى تطور القطاعين معاً، هذا أن التركيز على قطاع دون الآخر يخلق نوعاً من عدم التوازن ويجعل كل قطاع يصطدم بعقبات كان سيذللها القطاع الآخر إن وجد، كما أن تطور ونمو قطاع عن قطاع آخر يخلق من البلد تابعا ومستوردا لمنتجات و مواد أخرى لا ينتجها هذا القطاع ويجعل منه بلدا متخلفا في مجال ومتقدم في مجال آخر مما يولد حالة عدم الاستقرار والتوازن، لذا فإن الاعتماد المشترك وتبادل المصالح بين القطاعين الزراعي والصناعي، يقود إلى الدعوة إلى التنمية بينهما حتى يتحقق النمو المستقر على مستوى الاقتصاد القومي، ويؤدي هذا التوازن والتكامل التنموي إلى تقليل نقص الموارد إلى حده الأدنى وهذا ما يؤدي فعلا إلى استقرار البلد اقتصاديا وتحقيق التنمية الاقتصادية وفق إستراتيجية متكاملة.

كما أنه ليس بالضرورة أن يكون القطاع الصناعي والزراعي متكاملًا بنسبة كاملة بل يكفي فيه النسبية حيث أن احتياجات البلد أو الدولة النامية يختلف من بلد لآخر كما أن احتياجات البلد الواحد تختلف من فترة إلى أخرى، كما أن الإنفاق يختلف من قطاع إلى آخر حيث ليس بالضرورة أن يتساوى الإنفاق على القطاعين حيث أنه من المسلم به أن قطاع الصناعة يتطلب نفقات ورأس مال أكبر من قطاع الزراعة، كما أن قطاع الصناعة قطاع سريع التغير والتطور لذا يتطلب الخبرات والاهتمام الدائم، وهنا يتحقق تكامل فعلي بين القطاعين ويتحقق الغرض المنشود منهما، ويستغل كل قطاع ما أنتجه القطاع الآخر بوتيرة متساوي دون وجود نقص أو فائض في الإنتاج.

**المطلب الرابع: إستراتيجية التنمية البشرية والعقل المخترع في تحقيق التنمية الاقتصادية: التنمية الاقتصادية ظاهرة متشابكة ومتعددة الأطراف، ولقيام بتنمية اقتصادية فعلية وجب التركيز على كل الاستراتيجيات المتاحة لذلك، وفق ما هو متوفر أو ممكن أن يتوفر لذا نجد غالبية الدول المتخلفة و لتتمكن من التنمية الاقتصادية وتُحقيقها، تركز على المقومات والاستراتيجيات المادية الموجودة لها أو التي يمكن لها أن تجدها وهذا ما يكون في غالبية الأحيان بالتركيز على الزراعة والصناعة كما رأينا فتبدأ الدولة المعنية بالإنجازات والقواعد والمخططات المساهمة في ذلك، إلى أن الدولة المعنية بالتنمية الاقتصادية كان الجدير بها أن تركز على رأس المال البشري والتركيز على المقومات البشرية لها واستغلالها أحسن الاستغلال وهذا أن العنصر البشري يعتبر هو العنصر المغير والفعال في عملية التنمية، فالقدرات البشرية لدولة ما وملكاتهم الإبداعية، وهذا ما يسمى في لغة الاقتصاد برأس المال البشري يعتبر من أهم الموارد اللازمة لعملية التنمية وتطويرها من خلال ما يسهمون به من حلول وأفكار وأعمال تسهل عملية التنمية وهذا يتأتى من خلال تعزيز قدرات الناس لتحقيق مستويات أعلى من الصحة**

والمعرفة واحترام الذات والقدرة على المشاركة في الحياة الاجتماعية بشكل نشط،<sup>9</sup> فمستوى المعيشة لا يقاس دائما بالدخل الفردي واستهلاك السلع بل يقاس بالقدرات البشرية، أي ما يستطيع الفرد عمله من أجل الجماعة، فكل عمل يجب أن يُنمَّن ويأخذ بعين الاعتبار ويفتح المجال للتشاور والتحاور فعلى كل طبقات المجتمع وهيئاته أن تتحاور وتتبادل الأفكار دون إقصاء أو تمييز وفتح المجال أما كل أفراد المجتمع للمساهمة في التنمية، والتركيز أكثر على الفئات والأشخاص المؤهلين علميا وتقنيا وعمليا دون تهميش أو تضيق وفتح المراكز والهيئات التي تساعد على ذلك وجلب الأشخاص التي نزحت وفرت للخارج أو محاولة التعاقد مع أشخاص يسهمون وينقلون المعارف والخبرات لهذه الدول.

**خاتمة:** لقد لعب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورا مهما في التأكيد على هذا الطرح من خلال تقارير التنمية البشرية التي أصدرها عام 1990 ولقيت هذه التقارير اهتمام بالغ من طرف الدول النامية والعاملين في مجال العلوم الاجتماعية والاقتصادية، وقد أكدت هذه التقارير بأن التنمية البشرية تتجاوز الدخل والنمو لتشمل كل القدرات البشرية بما فيها الحاجات والآمال واختيارات الأفراد، وأكد كذلك أن التنمية الاقتصادية تحتاج للتنمية البشرية والرأس المال البشري لتحقيق أهدافها وبرامجها فهما متصلان ببعضهما، فالتنمية الاقتصادية هي الغاية والموارد البشرية هي الوسيلة لتحقيقها، خاصة إن كانت هذه الموارد البشرية مستعدة وقادرة على الاختراع والإبداع لأن هذا سيقضي على مشاكل وعقبات كانت موجودة ويساعد على إيجاد الحلول المناسبة لتطوير الاقتصاد والتنمية الاقتصادية ومنه تصبح الدولة قادرة على الإبداع والتطور التكنولوجي الذي يسهم فيما بعد في التحكم في كل القطاعات الأخرى التي ستقوم عليها التنمية بمختلف أشكالها .



## التهميش:

- <sup>1</sup> - دحت القرشي: التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص152-153.
- <sup>2</sup> - يوسف كريمة: آثار العولمة على الدولة -حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق بن عكنون الجزائر، 201-2011، ص 107.
- <sup>3</sup> - علي لطف: الطاقة والتنمية في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية -بحوث ودراسات-، مصر، 2008، ص 44-43.
- <sup>4</sup> -Aghion.P; Bloom.N; Blundell.R; Griffith.R; & Howitt.P: Competition and Innovation, An Inverted- U Relationship, Quarterly Journal of Economics, 120 (02), 2005, p93.
- <sup>5</sup> - عجيمة محمد عبد العزيز ، الليثي محمد علي: التنمية الاقتصادية (مفهومها- نظرياتها- سياستها) الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 340.
- <sup>6</sup> - مدحت القرشي: مرجع سابق، ص 166.
- <sup>7</sup> - محمد عبد العزيز عجيمة، وآخرون: التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 363.
- <sup>8</sup> - Ana Maria bacon: What TRIPS Do for Developing Countries? in, 77C studies (studies in industrial property and copyright law), from GATT to trips- the agreement on trade- related Aspects Of Intellectual Property Rights, Max Planck Institute 1996, P52.
- <sup>9</sup> - فريدريك م. شرر: نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي، ترجمة علي أبو عمشة، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان، السعودية، 2002، ص131.